صفاقس في : 07 جويلية 2020

بلاغ توضيحي

حول تدريس اختصاص الإعلامية بالمدرسة العليا للتجارة بصفاقس

يهمّ إدارة جامعة صفاقس أن توضّح للرأي العام الجامعي وخاصة للزملاء المدرّسين في اختصاص الإعلامية بالمدرسة العليا للتجارة بصفاقس المعطيات الآتية رفعا لكل التباس ومن أجل مزيد من الشفافية:

تعود جذور ملف تدريس اختصاص الإعلامية إلى سنة 2018 حيث سجّلت الجامعة عن طريق إدارتها ومجلسها تضاربا في الآراء التقديرية حول عروض تكوين في الماجستير المهني في التجارة الإلكترونية حيث أن المجلس العلمي للمؤسسة رفض عرض التكوين بما رآه صالحا من مدعمات.

واعتبارا للعريضة المقدمة من طرف مجموعة من أساتذة الإعلامية بالمدرسة العليا للتجارة بصفاقس بتاريخ 15 مارس 2018، تداول أعضاء مجلس الجامعة في الموضوع وتمثلت مخرجات المداولات في الآتي:

- **مستل من محضر جلسة اجتماع مجلس جامعة صفاقس المنعقد يوم الخميس 29 مارس 2018**

" بناء على العريضة المصاحبة لهذا المحضر، والتي تقدّم بها مجموعة من المدرسين المنتمين للمدرسة العليا للتجارة بصفاقس، والذين يعبّرون فيها عن اعتراضهم شكلا ومضمونا على اقتراح المجلس العلمي بحذف الماجستير المهني في التجارة الالكترونية، تداول الأعضاء الحاضرون في هذه المسألة وأكّدوا على احترامهم لمقترح المجلس العلمي للمدرسة الذي اتّخذ قراره بالأغلبية كما أشاروا، في المقابل، إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات التالية:

-التذكير بأن هذا التكوين له خصوصية على مستوى جامعة صفاقس، حيث تنفرد المدرسة العليا للتجارة بتأمينه الى جانب معهد الدراسات العليا التجارية بتونس.

-الإشارة الى غياب احترام المقاربة التشاركية وتوازي الشكل عند أخذ القرار على مستوى المؤسسة وذلك عملا بالفقرتين الثانية والسادسة من المنشور المذكور أعلاه.

-التذكير بضرورة أن تلتزم المؤسسة باحترام مبدأ الثقة المشروعة في عروض التكوين وخصوصا في جانبها المتعلق بالوعود التي أعلنت عليها المدرسة حول الآفاق العلمية للإجازة والذي من شأنه أن يؤثّر على مصداقيتها عند حذف هذا الماجستير.

-التأكيد على واجب المدرسة بأن تضمن لمدرّسيها الساعات القانونية المستوجبة لكلّ مدرّس وأن أي حذف في اختصاص الاعلامية من شأنه أن يخلّ بالتزام المؤسسة بتوفير ساعات التدريس لمدرسيها .

-التأكيد على أنه من غير المعقول حذف اختصاص واعد يعتبر من أفضل الاختصاصات ويندرج ضمن أولوية استراتيجية الحكومة في تطوير الاقتصاد الرقمي.

وبناء على كل ما سبق، صوّت الحاضرون بالإجماع على ضرورة **المحافظة على هذا الماجستير المهني** وفي المقابل أوصوا بالعمل على تدعيمه ومعالجة نقائصه.

هذا **واقترح السيد رئيس المجلس**، إعادة هيكلة هذا الماجستير بحيث يكون الإشراف عليه من قبل مدرس من صنف "أ"، وأوصى السيد مدير المدرسة بالعمل على الاستعانة بكفاءات في الاختصاص من المؤسسات المجاورة بهدف دعم التكوين به وتبادل الخبرات في سبيل الترفيع في مستوى التكوين والخريجين."

واسترسل تدريجيا هذا المشكل خلال **سنة 2019** وكانت دوما وجهات النظر متضاربة وتعكس خلافات داخلية في المؤسسة وأحيانا من خارجها.

هذا ويتمسك مدرّسو الإعلامية بالمؤسسة بالطعن في الأسباب التي حدّد على أساسها المجلس العلمي موقفه.

وفي هذا الإطار، طالبت الجامعة من الطرفين مدّها بحجج ومدعّمات الرفض من ناحية أو القبول من ناحية أخرى بناء على مستوى الطلبة الموجهين الجدد أو المنتقين للماجستير وبكشف عن مدى تشغيلية هذا التكوين. وفي هذه النقطة كانت أيضا المعطيات والآراء متضاربة مرة أخرى، ولذلك فإننا جدّدنا طلبنا من القسم، من ناحية، ومن المجلس العلمي، من ناحية أخرى، بالمعطيات التي من شأنها إنارة سلطة الإشراف حول مدى قابلية هذه العروض للتأهيل.

علما وأنّ مجلس الجامعة تداول في الأمر بمناسبة تأهيل عروض التكوين للسنة الجامعية 2020/2019، في موضوع المدرسة العليا للتجارة و أكدت فيه رئاسة الجامعة عن قلقها الشديد من نتائج عدم تأهيل عرض التكوين الخاص بالإعلامية وانعكاسه على وضعية الزملاء مدرسي الاختصاص .

وفي هذا السياق، أكّد رئيس الجامعة بأنه لا يمكن للجامعة ولمجلسها، من الناحية التقنية، أن تنظر في اختصاصات لم يتم ادراجها ضمن المنظومة الخاصة بالتأهيل وأكد له أن صلاحيات مجلس الجامعة لا تسمح له بالنظر في مطالب لم يتم المصادقة عليها بالمجلس العلمي وذلك عملا بالفصل 24 من الامر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 والذي ينص: "يتم تقديم ملف التأهيل من قبل مؤسسة التعليم العالي والبحث الى رئيس الجامعة الراجعة اليها بالنظر **بعد استشارة المجلس العلمي للمؤسسة** الذي يحيله الى الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد مداولة مجلس الجامعة". هذا وأكد السيد رئيس الجامعة بأنه لا يرى مانعا بعرض كل الملفات والاقتراحات التي سترد في الغرض من المؤسسة المعنية شريطة أن يحترم في ذلك التسلسل البيداغوجي."

هذا وقد تواصل نفس الإشكال سنة 2020 بعدم المطابة بتأهيل الإجازة في ظل تطبيق مقتضيات منشور السيد وزير التعليم العالي كما انعقدت جملة من الجلسات وتدخّلت الأطراف الاجتماعية وتمّ القيام باعتصام داخل أسوار الجامعة.

وحاولت الجامعة أن تتصرف بكل مسؤولية في هذا الموضوع وذلك بالتأكيد على:

- احترامها للقوانين والتراتيب الإدارية،
- احترامها للهياكل البيداغوجية بداية من القسم وصولا إلى مجلس الجامعات مرورا بالمجلس العلمي للمؤسسة ومجلس جامعة صفاقس وتقوم بمساعيها لا فقط بالإرادة وحسن النوايا بل تطبيقا للقانون وتماشيا مع الصلاحيات المخوّلة لرئاسة الجامعة في هذه المسألة من ذلك الفصل 36 جديد من الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 والمتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها والذي ينصّ على أنه" تتم **استشارة** المجلس العلمي **وجوبا** في المسائل المتعلقة بـ.: برامج

التكوين...كما يقترح إحداث أقسام جديدة.... وينظر المجلس العلمي كذلك في كلّ مسألة يعرضها عليه العميد أو المدير أو رئيس الجامعة" وهو نص واضح لا يحتمل التأويل ولا الاجتهاد كما يحاول أن يروّج له البعض، تمّ تطبيق مقتضياته وتمّ البت في المسألة من طرف أعضائه بالإجماع،

وتمّ كذلك عرض المسألة على مجلس الجامعة الذي تضمن محضره على ما يلي:

- **مستل من مخرجات محضر جلسة اجتماع مجلس جامعة صفاقس عن بعد المنعقد من 19 الى 27 مارس 2020**

" وبناء على ما سبق فان أغلبية أعضاء مجلس جامعة صفاقس قد وافقت على عروض التكوين التي اقترحتها المؤسسات بعد ادراجها بتطبيقة التأهيل الخاصة بعروض التكوين 2020-2021 والمصادقة عليها من قبل مجالسها العلمية."

ويهمنا أن نذكر أنه عند إنطلاق الأزمة، لم يكن قسم الإعلامية موجودا وصادقت الجامعة على استحداثه ثم حرصت على استكمال مسار الانتخابات به .

كما أن إدارة الجامعة لم تر مانعا في إحالة طلب التفقّد الإداري الذي ورد من السيد مدير المؤسسة ومن مجلسها العلمي ومن قسم الإعلامية والذي تمّ يومي 30 جوان و01 جويلية 2020 حيث تمّ الاستماع إلى جميع الأطراف ونحن في إنتظار صدور مخرجاته لكي يتحمل كل طرف مسؤوليته.

كما أن إدارة الجامعة عقدت اجتماعا يوم 01 جويلية 2020 برئاسة السيد سامي الحمّامي نائب رئيس الجامعة المكلف بالبرامج و التجديد و الادماج المهني وذلك في إطار مواصلة مساعيها لحلحلة المشكل الذي ولّد تجاذبات أخرى يحاول البعض توظيفها واخراجها من سياقها.

هذا وتتواصل مساعي إدارة الجامعة لحلّ المشكل في إطار القانون والشفافية المطلقة و التأكيد على ان الحل يكون في إطار المؤسسة المعنية أي المدرسة العليا للتجارة بصفاقس بالتنسيق مع سلطة الإشراف مشكورة مع التأكيد على عدم تحميل انعكاسات هذا الملف على باقي المؤسسات و الهياكل البيداغوجية بجامعتنا .

رئاسة جامعة صفاقس

رئيس جامعة صفاقس
الأستاذ عبد الواحد المكني